فلسفة التعليم العالي وسياسته في اليمن

أ.د/علي هود باعباد
مستشار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المقدمة:

من ضمن أهداف الثورة اليمنية (رفع مستوى الشعب اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا) وحيث أ ن جمهورية مصر العربية ساندت الثورة في كل مجالات الحياة، ومنها المجال التعليمي، تأسس النظام التعليمي بصورة عامه في الشطر الشمالي من اليمن على نفس نسق النظام في مصر من حيث الفلسفة والأهداف والسياسات والاستراتيجيات، مما انعكس عليه أغلب المشكلات والصعوبات والتحديات التي تواجه نظام التعليم العام والعالي في مصر، وعليه فان مؤشرات التعليم والسكان في اليمن تشير على أن اليمن في خطر كمصر ولا سيما في مجال التعليم بعامه والتعليم العالي بخاصة،حيث ركز النظامان على الكم أكثر من الكيف وعلى النظري أكثر من العلمي.

لقد شهدت اليمن من بعد الثورة طفرة كبيرة في مجال التعليم العام والعالي حتى وصل إلى أكثر من ٤ ملايين طالب وطالبة لسبب حرمان الشعب من التعليم قبل الثورة ورغبته في العلم والتعليم، ولكن هذه الطفرة سارت في غياب فلسفة وأهداف وسياسات تربوية واضحة المعالم تؤكد على أعداد الإنسان المبدع القادر على التعامل مع التطورات التي يشهدها المجتمع والعالم، وعلى مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل.

إن مخرجات التعليم الكمية أصبحت تشكل مشكلة يواجهها المجتمع من حيث قلة توفير الوظائف وقلة احتياج سوق العمل لها حيث وصل نسبة٧١% منها في العلوم النظرية، ووصل عدد طالبي الوظائف من خريجي الجامعات إلى ٢٥,٦٦٦وعدد١٩ من حملة الماجستير و١٠ من حملة الدكتوراه حتى ٢٠٠٤/٤/١٣ (١٠-٢٢).

إن المؤشرات السكانية والتعليمية التالية تدق ناقوس الخطر على اليمن بعامه:

أولا: المؤشرات السكانية لعام ٢٠٠٣ (١٢- ٧)

- إجمالي السكان	٢٠,٣٥٧,٠٠٠
- الذكور	١٠،٢١٠،٠٠٠ نسبة ٥٠،١٥%
- الإناث	١٠،١٤٧،٠٠٠ نسبة ٤٩،٨٥%
- نسبة الحضر	٢٦،٥٠%
- نسبة الريف	٧٣،٥٠%
- نسبة النمو السكاني السنوي	٣،٥%
- نسبة الأمية	٤٧%
- نسبة منهم في سن ١٥وأكثر	١١%
- الملتحقون في التعليم الثانوي	٣٨% من سكان الفئة ألعمريه(١٥-١٧)

ثانيا:المؤشرات التعليمية لعام ٢٠٠٣ (١٠-٢٠)

- عدد طلاب المرحلة الثانوية٥٣٩،٩٢٥ طالب وطالبة
- نسبة الذكور ٧٠،٦٩% ونسبة الاناث ٢٩،٣%
- إجمالي طلبة التعليم الفني والمهني بعد الثانوية العامة ٤٨٠٣
- نسبة الإناث ١١،٥١%
- عدد الجامعات الحكومية ٧
- عدد الطلبة الملتحقين عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢م ١٨١،٣٥٠
- نسبة الإناث ٢٥،٦%
- عدد المتخرجين في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢م وصل إلى ١٩،٤٤٠
- عدد المتخرجين من الإناث ٦٧٨٣
- نسبة المتخرجين من الكليات النظرية ٨٨،٣%
- عدد أعضاء هيئة التدريس٤٤١٧
- نسبة أعضاء هيئة التدريس من الإناث ١٥،٨%
- متوسط عدد الطلبة إلى عضو هيئة التدريس٤٩
- تكلفة الطالب السنوية في عام ٢٠٠٣حوالي ١١٢,٨١٩ريال
- ميزانية التعليم العالي في عام ٢٠٠٣بلغة ٢٣,٧مليار ريال منها٥,٥مليار نفقات البعثات خارج اليمن.
- نسبة ميزانية التعليم العالي من ميزانية التعليم حوالي ١٩% وحوالي ٣%من ميزانية الدولة وحوالي ١%من الناتج المحلي.

الجامعات الأهلية:

-عدد الجامعات الأهلية	١٠
-عدد طلبة الجامعات الأهلية عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢م	١١,١٤٧
-عدد طلبة الكليات النظرية	٧٧٥٥
-عدد طلبة الكليات العلمية	٢١٧٤
-عدد الطالبات	١٩١٨
-عدد المتخرجين في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢م	٢٠٦٢
-عدد المتخرجين من الاناث	٥٨٦
-عدد المتخرجين من الكليات النظرية	١٠٤٧
-عدد المتخرجين من الكليات العلمية	١٠١٥

تلك المؤشرات السكانية والتعليمية تحتاج إلى وقفة متأنية وتحليل علمي دقيق حتى تستطيع الجهات المختصة من إقامة نهضة تعليمية حديثة على أسس وفلسفة تعليمية واضحة الأهداف والسياسات والاستراتيجيات.

إن عوامل زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي و زيادة السكان، إقبال المرآة على التعليم، ارتفاع مستوى المعيشة، تطلع الشباب إلى التعليم العالي باعتباره الطريق إلى تحقيق مستوى ثقافي واقتصادي واجتماعي، جعل الحكومة

تفتح سبع جامعات تستقبل أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ ألف طاب معظمهم في التخصصات النظرية (الذين لا يجدون أعمالا بعد تخرجهم).

هيكله الفلسفة التعليمية وسياساتها:

العملية التربوية والتعليمية لا تأتي من فراغ فكري ولا معرفي ولكنها تأتي لتعبر عن طموحات مجتمع ما في مجال التربية والتعليم والتي هي تصدر من تصورات هذا المجتمع للإنسان والكون والحياة، ولذا فان هيكلية العملية التربوية والتعليمية تأتي من خلال التالي:

- فلسفة اجتماعية
- فلسفة تربوية
- أهداف تربوية عامة
- سياسة تربوية
- استراتيجية تربوية
- خطط تربوية

١- **فلسفة المجتمع:** أي رؤية المجتمع للألوهية والإنسان والكون والحياة.

٢- **الفلسفة التربوية**: وهي الرؤية الفكرية والتطويرية الشاملة التي تستند إليها الأهداف العامة التي توجه النظام التعليمي والنشاط التربوي، وهي الجانب التطبيقي للفلسفة الاجتماعية العامة في مجال التربية والتعليم، ويصبح من واجب التربية في المجالات المختلفة التعليمية وغيرها أن تطبق مبادئ الفلسفة العامة لذلك المجتمع على التربية والتعليم. فهناك فلسفة برجمانية عامة، وهناك فلسفة برجمانية تربوية، وهناك فلسفة مثالية عامة، وهناك فلسفة مثالية في التربية، وهناك فلسفة إسلامية عامة (أي تصور إسلامي عام للألوهية والكون والإنسان والحياة)، وهناك فلسفة إسلامية تربوية مشتقة منه.

ومهمة الفلسفة التربوية أن تعبر عن كل ذلك بصورة شمولية متكاملة من حيث الأهداف والهيكلة والنظام والإدارة والمحتوى والمنهجات والتقويم والمتابعة.....الخ (٢١-١٣)

الأهداف العامة للتربية والتعليم:

الأهداف العامة للتربية والتعليم هي مجموعة المواصفات التي تصدر عن الفلسفة التربوية، لتقرر وتحدد وتوضح خصائص الإنسان المطلوب، عقيدة، وأخلاقا، وفكراً، وسلوكاً، ومعرفة، ومهارات، تلك الخصائص التي تمكنة من ممارسة دورة حياته الشخصية والمجتمعية والإنسانية بايجابية وفعالية وهي تنبثق من فلسفة التربية، توجه النظام السياسي، حاجت التنمية في المجتمع، التطورات العلمية والتكنولوجية، التحديات المحيطة بالمجتمع في الداخل والخارج.

والأهداف التربوية تمثل دليل العمل الذي تهتدي به السياسات التربوية والاستراتيجيات التربوية والخطط التربوية في كل المستويات التي تليها في التسلسل المنطقي لمسيرة حركة التربية ومشروعاتها المختلفة، وعليه فان للتربية والتعليم بصورة عامة في أي مجتمع من المجتمعات ثلاثة أنواع من الأهداف:(٢٣-١١)

أ- أهداف غائبة أو نهائية يتطلع إلى تحقيقها المجتمع ككل وتقوم بتنفيذها جميع الجهات والمؤسسات التربوية والتعليمية المقصودة وغير المقصودة، أي يقوم بها المنزل والمدرسة والجامعة والجامع وأجهزة الأعلام والنوادي والنقابات والاتحادات...الخ.

ب- أهداف عامة لكل مؤسسة أو جهة تربوية تشتق من الأهداف النهائية الغائبة للتربية والتعليم كي تقوم هذه المؤسسة التربوية التعليمية بإعداد الإنسان المطلوب من خلال أهدافها ومسئولياتها اتجاه المجتمع.

ج- أهداف خاصة تتفرع من الأهداف العامة للمؤسسة التربوية كي تحقق هذه الأهداف الخاصة في مرحلة معينة وفي مستوى معين أوفي كتاب معين أو في برنامج معين، يخدم في النهاية تحقيق الأهداف العامة التي بدورها تخدم تحقيق الأهداف النهائية أو الغائبة.

٤-السياسة التربوية والتعليمية:

والسياسة التربوية والتعليمية هي الخطوة التالية بعد الفلسفة التربوية، وهي تجسد الأهداف العامة للتربية والتعليم، وتوضح مواقف الجهات الرسمية والمسئولة عن القضايا المتعلقة بنظام التربية والتعليم، وتحدد الأولويات التربوية والتعليمية في ضوء السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع، وتعتمد الإجراءات التعليمية العريضة لمعالجة المسائل المهمة في التربية والتعليم، وتوجه الاستراتيجية التربوية التي تكون بدورها أساسا لوضع الخطط التربوية.(٢١-١٤)

٥- الاستراتيجية التربوية والتعليمية:

"تعرف الاستراتيجية على أنها تحديد الأهداف والسياسات الأساسية بعيدة المدى، وتوزيع المصادر وتكيف الأداء لتنفيذ هذه الأهداف، فالاستراتيجية التربوية والتعليمية تنبثق عن السياسة التربوية والتعليمية العامة، وتحدد بموجبها، وتكون مسارا رئيسيا في العمل التربوي والتعليمي كمثل، مسارا

محكوما بأفكار وتوجيهات معينة تندرج في سلمها المتصاعد عن السياسة التربوية، إلى الأهداف العامة، إلى الفلسفة التربوية، إلى الفلسفة الاجتماعية الشاملة". وهكذا تقع الاستراتيجية من حيث عموميتها –بين السياسة التربوية والخطط التربوية والتعليمية "(٢١-١٥)

فالاستراتيجية التربوية والتعليمية مجموعة مترابطة من الأهداف والسياسات التي تعمل مجتمعة لتحقيق غايات محددة في المدى القريب والمتوسط والبعيد وهي تأتي بعد السياسة التربوية والتعليمية.

٦- الخطط التربوية والتعليمية:

"الخطط التربوية تأتي لتنفيذ الاستراتيجية التربوية باختيار أفضل السبل لمجابهة المشكلات التربوية والتعليمية، والتوصل إلى حلول متطورة لها عن طريق المشروعات التعليمية، والمناهج والبرامج التربوية "(٢١-١٥).

إن التربية والتعليم في كل مراحلها ومستوياتها في الجمهورية اليمنية تحتاج إلى الاعتماد على "التخطيط الاستراتيجي " الذي هو عملية تبدأ بفهم الفلسفة التربوية والتعليمية، وتحديد الأهداف والسياسات التربوية والتعليمية، والخطط التفصيلية التي تضمن تنفيذ الاستراتيجيات بصورة تؤدي إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية في مجال التربية والتعليم، وبناء المستقبل المنشود لليمن السعيد.

ثالثا: تاريخ فلسفة التعليم العالي وسياسته قبل الوحدة اليمنية:

التعليم الحديث وغيره من أنواع التعليم بدأ في اليمن في أيام الحكم العثماني في المحافظات الشمالية وفي أيام الاستعمار البريطاني في بعض المحافظات الجنوبية، أما بالنسبة للتعليم العالي الذي هو أعلى من المرحلة الثانوية فقد بدأ في مدينة صنعاء قبل الثورة من خلال المدرسة العلمية (دار العلوم) التي كان مستوها ١٢سنة بعد المرحلة الابتدائية، وكانت المدرسة العلمية تتكون من ثلاثة صفوف (جمع صف) وهو الفصل، وكل فصل يتكون من أربع شعب، وتسمى الشعبة الثالثة من الصف الثالث بشعبة المنهاج، والشعبة الرابعة بالغاية، ثم سميت بشعبة الاجتهاد.(٢٢-٥٢)

"دار العلوم في مستواها العلمي تماثل الأزهر أي المستوى الجامعي، بل إن مناهجها كانت أقوى من مناهج الأزهر أو كلية الشريعة والقانون في جامعة صنعاء والفرق هو قد تكون مناهج جامعة صنعاء أحسن تقسيما، لكن مناهج دار العلوم كان أجدى حصيلة، لأن الرغبة في التحصيل كانت أقوى من الطموح إلى الشهادة الجامعية "(٢٠-٢٩٧)

وكانت محاور مناهجها التوحيد، الفقة، أصول الفقة، الفرائض، البلاغة، التفسير والأحكام، مصطلح الأثر، الفلك، النحو، الصرف، المنطق، الحديث، السيرة، الأدب، علم القراءات.(١٤-٢٨٨).

أما مقررات شعبة الاجتهاد ومنهاجها:الأمهات الست ونيل الأوطار.

ويشترط في الطالب المتقدم التالي: (٢٢-٥٥)

- إن يكون مستواه العلمي معادلا الابتدائية.
- أن يلتحق بالقسم التحضيري في المدرسة ولمدة سنة.
- إذا كان مستوى الطالب عاليا فانه يلحق بالشعبة التي تتناسب مع مستواه.
- أن يأتي الطالب بكفيل معروف يكفلة بعدم خروجه من المدرسة إلا بأمر شريف، وإذا خرج بأمر غير ذلك فعلى الكفيل تسليم كل ما أخذه الطالب من المدرسة.
- مده الدراسة اثنا عشر عاما.

تهدف دار العلوم إلى تخريج قضاه شرعيين، أو مديري مناطق، أو كتاب محاكم، وقد تخرج من هذه المدرسة قبل الثورة،عدد كبير من العلماء والفقهاء والمديرين،منهم القاضي محمد الحجى والقاضي محمد العمراني وغيرهم من قضاة اليمن ورجال ثورة ٢٦ سبتمبر،كذلك بعض أدباء وشعراء اليمن منهم المرحوم عبد الله البردوني.

١- فلسفة التعليم العام والعالي بعد الثورة:

صدر بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر أول قرار جمهوري برقم ١٦ لعام ١٩٦٣ بشأن وزارة التربية والتعليم ومن أهم اختصاص الوزارة: (١-١)

أ- بحث واقتراح السياسة التعليمية والتربوية في ضوء حاجات البلاد وأهدافها القومية والعلمية.

ب-وضع الخطط والمشروعات والبرامج اللازمة لتنفيذ السياسة المقررة وتطويرها لملائمة حاجات البلاد، واستصدار التشريعات والقرارات الجمهورية اللازمة لذلك وإصدار القرارات المنظمة لها.

ج-تقرير الوسائل التي تؤدي إلى نشر التعليم من أوسع نطاق، وبأقل نفقة في حدود إمكانيات الدولة مع مراعاة التطور المنشود والعناية بمقادير متوازنة من الدراسات في مواد التربية القومية والدينية والأعمال اليدوية والفنون التطبيقية إلى جانب الإسهام في البحث العلمي والنظري والتطبيقي.

ثم صدر قانون رقم ٢٢في عام ١٩٧٤م للتعليم العام واحتوى على الأهداف العامة الدينية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والقومية والتربوية وتعليم المرآة .ومن أهم الأهداف الدينية والثقافية الأتي:(٢٣-١٥)

- الإيمان بالله ربا وبالإسلام دينا ،وبمحمد صلى الله علية وسلم نبيا ورسولا.
- التصور الإسلامي الكامل للكون والإنسان والحياة،وأن الوجود كله خاضع لما سنه الله تعالى ليقوم كل مخلوق بوظيفته دون خلل أو اضطراب وأن الحياة الدنيا حياة عمل وإنتاج.
- الإيمان بالقوة بأسمى صورها في قوة العقيدة،وقوة الخلق ،وقوة الجسم،والعمل على تربية الأجيال القادمة عليها.
- احترام الحقوق العامة والحريات التي كفلها الإسلام ومشروعية حياتها حفاظا على الأمن وتحقيقا لاستقرار المجتمع المسلم في الدين والنفس والعرض والمال والأرض.

كما أصدرت وزارة التربية والتعليم في تلك الفترة سياسة تعليمية ارتكزت على:

- اعتبار الإسلام الخلفية الفكرية لسياستنا التعليمية ولاتجاهات التعليم وأنواعه بغرض إعداد جيل يؤمن بدينة كنظام شامل لكل جوانب الحياة .
- تحقيق الكفاية الاجتماعية .
- تحقيق العدالة الاجتماعية.
- تحقيق الكفاية الاقتصادية.
- اشتراك الهيئات المحلية.

٢-فلسفة التعليم العالي من ١٩٧٠ – ١٩٩٠م

لقد بدا الابتعاث إلى الخارج بعد قيام ثورتي ٢٦ سبتمبر و ١٤ أكتوبر لإعداد متخرجين من الجامعات العربية وغيرها حيث كانت الدولة في الشمال تبعث إلى بعض الدول العربية وبعض الدول الغربية، والدولة في جنوب اليمن كانت تبعث الطلبة إلى بعض الدول العربية والدول الاشتراكية.

أما مؤسسات التعليم الجامعي في اليمن فقد بدأت بكليتي التربية والشريعة والقانون كنواة لجامعة صنعاء في ١٩٧١/١٩٧٠م وكلية التربية العليا كنواة لجامعة عدن ١٩٧١/١٩٧٠م حتى أصبحت الان كل جامعة من الجامعتين جامعة متكاملة بكل كلياتها النظرية والعلمية.

٣- فلسفة وأهداف جامعة صنعاء قبل الوحدة:

كان الهدف الأول من إنشاء جامعة صنعاء هو إعداد معلمين لمراحل التعليم العام، حيث كان المعلمون في مراحل التعليم العام من الدول العربية الشقيقة وفي مقدمته مصر.

في ١٩٧٠/٦/١٦م صدر قرار جمهوري رقم (٤٢) بتشكيل مجلس الأمناء لكليتي التربية و الشريعة والقانون وكان من أهم واجباته النظر في المسائل العامة والسياسة العليا للتعليم العالي وما تحتاج إليه الكليتان من النواحي التعليمية والإدارية والمالية وغيرها.

صدر أول قانون لجامعة صنعاء برقم(١١٨) لسنة ١٩٧٤م ثم الغي بقانون رقم (٨٩) لسنة ١٩٧٧م ثم الغي بقانون (٣٢) لسنة ١٩٨٨ وأخيرا صدر قانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٥م وتعديلاته،الذي هو الحالي والذي تسير علية الجامعات اليمنية الحكومية كلها بعد قيام الوحدة الباركة.

أ- فلسفة التعليم العالي واهدافة في قانون رقم (١١٨) لسنة ١٩٧٤م:(٣-١)

نصت المادة الأولى من القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٤م على الأتي:-

تختص الجامعة بكل ما يتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها والهيئات العامة التابعة لها وتعمل على تزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء في فروع العلوم المختلفة مع تهيئتهم ليكونوا مواطنين صالحين يسهمون في صنع مستقبل الوطن ويعملون على تحقيق الرفاهية لأبنائه عن طريق الكفاية والعدل وتعني الجامعة باجراء البحوث العلمية وتشجيعها وتوجيهها لخدمة المجتمع

وتعمل على رقي الأدب والعلوم الفنية لتحقيق الأهداف القومية وتهتم ببعث الحضارة العربية وتوفيق الروابط العلمية والثقافية مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية العربية والأجنبية وتكفل الدولة استقلال الجامعة بما يحقق الربط بين التعليم الجامعي واحتياجات التنمية الشاملة.

ب- فلسفة التعليم العالي واهدافة في قانون ٨٩ لسنة ١٩٧٧م: (٤-١)

نصت المادة الأولى من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٧م على أهداف الجامعة وعلى النحو التالي:-

تختص الجامعة بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي والذي تقوم به كلياتها والهيئات العلمية والتابعة لها وتعمل على تزويد البلاد بالمتخصصين والفنين والخبراء في فروع العلوم المختلفة وعلى تحقيق الأهداف القومية وبعث الحضارة العربية والقيم الدينية والتقاليد الإسلامية، وتعني الجامعة باجراء البحوث العلمية وتشجيعها وتوجيهها لخدمة المجتمع في سبيل التنمية الشاملة، كما تعمل على رقي الآداب وتقديم العلوم والفنون وتوثيق الروابط العلمية والثقافية مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية العربية والأجنبية وتكفل الدولة استقلال الجامعة علمياً وماليا وإداريا.

ج- فلسفة التعليم العالي وأهدافه في قانون رقم ٣٢ لعام ١٩٨٨: (٥-١)

نصت المادة الأولى من القانون المذكور على أن تختص الجامعة بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها والهيئات العلمية التابعة لها، وتعمل على تزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء في فروع العلوم المختلفة، وعلى تحقيق الأهداف القومية وبعث الحضارة العربية الإسلامية والقيم الدينية والتقاليد الإسلامية، وتعنى الجامعة باجراء البحوث العلمية وتشجيعها وتوجهها لخدمة المجتمع في سبيل التنمية الشاملة، كما تعمل على رقي الآداب وتقدم العلوم والفنون وتوثيق الروابط العلمية والثقافية مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية العربية والأجنبية.

نلاحظ أن الأهداف التي وردت في القوانين رقم١١٨ ورقم٨٩ و٣٢لجامعة صنعاء لم تختلف رغم أن فارق الزمن بين الأول في١٩٧٤ والثالث في عام ١٩٨٨الافي الأتي:

- إضافة القيمة الدينية والتقاليد الإسلامية في القانون الثاني رقم٨٩.
- إضافة الإسلامية بعد الحضارة العربية الإسلامية في القانون رقم٣٢.
- اختلاف في أسلوب الصياغة.

وهذا التعديل أو الإضافة يعطي مؤشرا جديدا أو هدفا جديدا من أهداف الجامعة، مما يدل على أن فلسفة الجامعة وفلسفة الحكومة حول أهداف التعليم العالي قد أضيف إليها شيء جديد وهو الاهتمام بالقيم الدينية والحضارة الإسلامية.

د- **فلسفة جامعة عدن وأهدافها قبل الوحدة:**

نشأت أول كلية، وهي كلية التربية العليا بعدن في عام ١٩٧١/٧٠م ثم تلتها كلية صبر للعلوم الزراعية في محافظة لحج عام ١٩٧٣م وكانت تعرف من قبل بمعهد

العلوم الزراعية، وفي عام ١٩٧٤م أنشئت كلية الاقتصاد، وكانت هذه الكليات تحت اشراف الإدارة العامة للتعليم العالي في وزارة التربية والتعليم.(١٧-١)

في ١٩٧٥/٩/١٠م صدر القانون رقم (٢٢) بإنشاء جامعة عدن، وقد حدد القانون أهداف الجامعة ومهامها في الأتي: (١٥-١)

- خلق الكوادر العلمية والتكنيكية والإدارية والاقتصادية والسياسية والثقافية من أبناء الشعب اليمني لتمكنه من السيطرة الفعلية على موارده الطبيعية وتلبية حاجات أجهزة الدولة المختلفة.
- تربية الأجيال اليمنية تربية علمية اشتراكية لتمكنهم من الإسهام في بناء المجتمع الجديد الذي تنشده الثورة الوطنية الديمقراطية وكذا الأجيال التي ستطلع بأعباء التطور اللاحق للثورة الوطنية الديمقراطية.
- استئصال كافة الثقافات القديمة الإقطاعية والبرجوازية وكل القيم والتقاليد البالية وذلك بإشاعة الثقافة الاشتراكية العلمية والثقافة الوطنية اليمنية والعربية والتقدمية.
- إعداد الطلاب بصورة تضمن مساهمتهم الفعالة والكبيرة في التطوير العام للمجتمع وذلك من خلال اشتراك الهيئة التعليمية والطلاب في النشاط التعليمي وفي الأبحاث العلمية والإنتاج في وقت واحد.
- تنظيم الأبحاث العلمية وذلك بربطها ربطاً وثيقاً مع متطلبات الإنتاج المادي والنشاط الاجتماعي المنصوص عليه في خطط التنمية الاجتماعية في البلاد، والتركيز على الأبحاث التطبيقية والهادفة إلى تطوير الإنتاج في مختلف القطاعات والى اكتشاف ثروات البلاد الطبيعية وتطوير طرق استثمارها.
- تدريس العلوم الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى دراسة ومعرفة وفهم القوانين العامة لتطوير المجتمع وتطبقها بما يتفق مع الظروف الخاصة للبلاد.
- إعداد المدرسين المؤهلين تأهيلاً أكاديميا وتربوياً ومسلكياً وفقا لمبادئ الثورة الوطنية والديمقراطية لسد حاجة مدارس الجمهورية.
- القيام بالأبحاث والدراسات التربوية والتعليمية للإسهام في تطوير مناهج التعليم في الجمهورية وذلك بالتنسيق مع مركز البحوث التربوية.
- تعزيز وتوثيق العلاقة بين الجامعة والجامعات الأخرى في البلدان العربية والاشتراكية وغيرها من خلال الاستفادة المشتركة من الأبحاث والدراسات والتعاون المشترك في مجال تبادل المدرسين والمحاضرين.

يتضح إن أهداف جامعة عدن لا تختلف عن أهداف جامعة صنعاء في إعداد الكوادر التخصصية في مجال العلوم وفروعها غير أن الاختلاف هو في الإطار الفلسفي أو العقدي التربوي والاجتماعي الذي تنطلق منة كلتا الجامعتين ففي المحافظات الشمالية تؤمن الدولة بان الإسلام هو الخلفية العقائدية والفكرية للعملية التربوية والتعليمية وفي المحافظات الجنوبية كانت الدولة تؤمن بان الاشتراكية العلمية (الشيوعية) هي الخلفية النظرية والفكرية للدولة، ولذا انعكس كل ذلك على أهداف الجامعتين من ناحية الإعداد الفكري والثقافي والمعرفي والتربوي.

فلسفة التعليم العالي واهدافة وسياساته بعد الوحدة:

١- فلسفة وأهداف التعليم العالي وسياساته في قانون التربية والتعليم رقم ٤٥ لسنة ١٩٩٢م.

بعد قيام الوحدة المباركة في ١٩٩٠/٥/٢٢م ظلت جامعة صنعاء تسير على قانونها رقم ٣٢ لعام ١٩٨٨م وجامعة عدن على قانونها رقم ٢٢ لعام ١٩٧٥م حتى أصدر القانون العام رقم ٤٥ لعام ١٩٩٢م للتربية والتعليم والذي حدد فلسفة وأنواع ومراحل التعليم وسياساته كالتالي: (٦-٢)

مادة (٣): تنبثق فلسفة التربية وأهدافها في الجمهورية اليمنية من عقيدة الشعب الإسلامية، ودستور البلاد ومن تراثها العربي والإسلامي، ومن أهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر ومن رصيد الحركة الوطنية اليمنية وتجربتها، ومن خصائص المتعلم وحاجة المجتمع وتتكون الأسس والمبادئ العامة مما يأتي:

أ- الإيمان بالله ووحدانيته، خلق الكون وسخره للإنسان وفق سنن ألاهية دقيقة وثابتة.

ب-الإيمان بالإسلام عقيدة وشريعة ونظاما شاملا، ينظم شئون الحياة ويكرم الإنسان ويحترم عقله ودوره، ويتوافق مع فطرته، ويدعو إلى العلم والخلق والإبداع،والقران والسنة النبوية الصحيحة يمثلان المنبع الروحي، والمرجع التشريعي الأول، وهما المصدران الأساسيان للنظرية التربوية بكل عناصرها.

ج- الإيمان والالتزام بالمثل العليا العربية والإسلامية والإنسانية القائمة على مكارم الأخلاق، واحترام حقوق الإنسان وحرياته وكرامته.

د- اعتبار مصادر المعرفة المتعددة والعلوم وحدة واحدة في منطلقاتها وغاياتها.

هـ- اليمن وحدة لا تتجزأ، وهي دولة عربية، نظامها جمهوري ديمقراطي، وحب الوطن واجب إيماني، ولليمن تراثها الحضاري الذي يؤهلها لبناء حضارة حديثة، تسهم في تقدم الحضارة البشرية.

و- الاعتزاز بالانتماء للأمة العربية تاريخا، ولغة، وثقافة، وقيما أخلاقية عليا، والاستفادة من تراثها، وإبراز دورها الحضاري وسماتها وخصائصها الإسلامية والإنسانية.

ز- اللغة العربية عماد الثقافة العربية والإسلامية والهوية القومية، وهي أهم أسس الوحدة العربية، تتميز بقدرتها المتجددة مع تطور الحياة وبسعتها ودقتها في التعبير عن الأفكار والمشاعر والمعارف.

ح- الانتماء إلى الأمة الإسلامية واجب شرعي، يربط بين جميع المسلمين عقيدة، وتاريخا، وثقافة، ومصالح.

ط- الانفتاح الواعي على الثقافات والحضارات العالمية جزء من السياسة التعليمية، يجسد التطلعات النبيلة للشعب اليمني، بما يحقق الحرية والعدالة، والمساواة، والسلام، والتواصل، والتعارف، والتفاهم بين الشعوب.

ي- التربية الشاملة والمتكاملة والمتوازنة للإنسان اليمني هي أهم مقومات التنمية الشاملة للمجتمع والدولة نحو تنمية روح الدفاع عن العقيدة والوطن

والأمة العربية والإسلامية، وبناء القوة بجميع أشكالها أساس له الأولوية في تكوين شخصية المتعلم، بما يحقق الحصانة للفرد والمجتمع والدولة، والأرض، من الاستلاب بكل أشكاله.

ك- التعليم مهنة ورسالة، والمعلم حجر الزاوية في إصلاح وتطوير التعليم ويعمل النظام التربوي والتعليمي على تأكيد الرابطة العضوية بين النظرية والتطبيق، ويعتبر التعليم والتثقيف الذاتي أداة للتعلم المستمر، وتكنولوجيا المعلومات مدخلا أساسيا لتحقيق الأهداف التربوية والعلمية.

ل- اعتبار التعرف على حاجات المتعلمين وإشباعها واكتشاف ميولهم وقدراتهم ورعايتها وتوجيهها عاملا أساسيا في تحسين عملية التعليم والتعلم.

م- البحث العلمي، والدراسات العليا، مصادر متطورة للتقدم العلمي والمعرفي، وحل مشاكل المجتمع، رفع مستوى التعليم، الأمر الذي يستلزم العناية المستمرة بالبحث العلمي وتطويره.

ن- النظام التربوي والتعليمي نظام متكامل ومتوازن، يلبي احتياجات المجتمع، وخطط التنمية من القوى البشرية، وإثراء المعلومات والقدرات الذهنية والنفسية للدارسين، بما يمكنهم من مواجهة الحياة بوعي واستنارة، الأمر الذي يتطلب التخطيط العلمي المستمر في جميع المراحل التعليمية، وتنويع المؤسسات التعليمية المتخصصة القادرة على مواكبة التطور المستمر بما يتفق ومتطلبات العصر ثقافيا وتكنولوجيا وبما ينسجم مع الذاتية الثقافية للمجتمع.

مادة (٤): يخضع النظام التربوي والتعليمي في الجمهورية لأحكام هذا القانون وتتحمل وزارة التربية والتعليم مسؤولية المراحل دون التعليم العالي بما في ذلك التعليم التقني بعد التعليم الأساسي، كما تتحمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مسؤولية التعليم التقني العالي والبحث العلمي وتتحمل وزارة العمل والتدريب المهني مسؤولية التدريب المهني.

مادة (١٤): ترتكز السياسة التعليمية على المعايير العلمية في التخطيط وفي وضع المناهج والتقييم والمتابعة والربط بالتعليم قبل التخصصي بين المعارف النظرية والمهارات الفنية وعلى تحقيق التوازن في النظام التعليمي والعدل في توزيع الخدمات والإمكانيات التعليمية بين المحافظات والمناطق وعلى اللامركزية في الإدارة التعليمية.

مادة (٢٧): يهدف التعليم الجامعي إلى تحقيق التوازن في مجال الأطر المؤهلة بين الطلب الاجتماعي وحاجات التنمية وبشكل يمكن تلك الأطر من استيعاب التطورات العلمية والتقنية ومتابعة نتائج البحوث والإسهام في تطويرها وتكييفها لحاجات المجتمع.

مادة (٥٥): تختص وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بوضع سياسات وخطط التعليم العالي والبحث العلمي ومتابعة تنفيذ ما يقر منها وهي الجهة المشرفة والمسئولة عن الجامعات ومراكز وأجهزة البحوث والدراسات والتعليم العالي والابتعاث إلى الخارج وفق القوانين واللوائح المنضمة لها.

مادة (٥٨): الجامعة مؤسسة علمية تحت اشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهي مستقلة في أداء وظائفها العلمية والتربوية وتلحق موازنتها بموازنة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وللجامعة استقلال مالي وإداري في تنفيذها لموازنتها.

٢- فلسفة التعليم العالي وأهداف في قانون الجامعات رقم (١٨) لعام ١٩٩٥م

صدر في عام ١٩٩٥م قانون رقم (١٨) بشان الجامعات اليمنية وألغى هذا القانون أي قوانين سابقه في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، ويعتبر هذا القانون مع تعديلاته في عام ١٩٩٧م وعام ٢٠٠١م هو المرجع الوحيد للفلسفة وأهداف وسياسات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية وقد حددت المادة الخامسة بعد التعديل إلى ما يأتي: (٧-٢)

تهدف الجامعات اليمنية بشكل عام إلى تنشئة مواطنين متمسكين بعقيدتهم الإسلامية منتمين لوطنهم وأمتهم متحلين بالمثل العربية الإسلامية السامية، مطلعين على تراث أمتهم وحضارتها معتزين بها، ومتطلعين للاستفادة الواعية والإفادة من الحضارة العربية الإسلامية ومن التراث الحضاري الإنساني وأجراء البحوث العلمية وتشجيعها وتوجيهها لخدمة المجتمع والمساهمة في تقدم المعارف والعلوم والآداب والفنون وتوثيق الروابط العلمية والثقافية مع الجامعات والهيئات العلمية داخل البلاد وخارجها كما تعمل الجامعات بوجه خاص على تحقيق الأهداف التالية:-

أ- إتاحة فرص الدراسة المتخصصة والمتعمقة للطلاب في ميادين المعرفة المختلفة تلبية لاحتياجات البلاد من التخصصات والفنين والخبراء مع الاهتمام والتركيز على ما يلي:-

- رفع مستوى ونوعية الإعداد والتأهيل.
- تكوين الثقافة ألعامه الهادفة إلى تنمية مقومات الشخصية الإسلامية الصحيحة والتكوين المعرفي والعلمي القويم.
- ترسيخ الرؤية الإسلامية الصحيحة النابعة من أفاق المعرفة الإسلامية الشاملة وتصورها للكون والإنسان والحياة.
- تكوين مهارات التفكير العلمي ألابتكاري والناقد.
- اكتساب المعارف والمهارات العلمية والتطبيقية اللازمة وتسخيرها لحل المشكلات بفاعلية وكفائه.
- تدريس وتمكين الطلاب من أساليب وطرق أجراء البحوث العلمية وتطبيقها وتقويمها.
- تنمية المواهب والمهارات الايجابية نحو العمل بشكل عام مع التركيز على تنمية روح التعاون، والعمل الجماعي، والقيادة الفعالة، والشعور بالمسؤولية، والالتزام الأخلاقي.
- تنمية الاتجاهات الايجابية نحو العلوم والتكنلوجيا وتطوراتها المسارعة، وكيفية الاستفادة من كل ذلك في تطوير وحل قضايا البيئة المجتمع اليمني.

- تنمية الاتجاه الايجابي ومفهوم التعليم الذاتي المستمر مدى الحياة.

ب- العناية باللغة العربية وتدريسها وتطويرها وتعميم استعمالها كلغة علمية وتعليمية في مختلف مجالات المعرفة والعلوم وذلك باعتبارها الوعاء الحضاري للمعاني والقيم والأخلاق لحضارة الإسلام ورسالته.
ج-تطوير المعرفة بإجراء البحوث العلمية في مختلف مجالات المعرفة سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، وتوجيهها لخدمة احتياجات المجتمع وخطط التنمية.
د- الاهتمام بتنمية التقنية (التكنولوجيا) وتطويرها والاستفادة منها في تطوير المجتمع.
هـ- تشجيع حركة التأليف والترجمة والنشر في مختلف مجالات المعرفة مع التركيز بوجه خاص على التراث اليمني.
و- الإسهام في رقي الآداب والفنون وتقدم العلوم.
ز- إيجاد المناخ الأكاديمي المساعد على حرية الفكر والتعبير والنشر بما لا يتعارض مع الإسلام وقيمه السامية، ومثله العليا.
ح- تقوية الروابط بين الجامعات والمؤسسات العامة والخاصة في البلاد بما يكفل التفاعل المتبادل والبناء للمعرفة والخبرات والموارد والمشاركة التي تكفل الإسهام الفعال في إحداث التنمية الشاملة في البلاد.
ط- توثيق الروابط العلمية، والثقافية مع الجامعات والهيئات العلمية ومراكز البحوث والتطوير العربية والأجنبية بما يساعد على تطوير الجامعات اليمنية وتعزيز مكانتها.
ي- تقديم الاستشارات الفنية والمتخصصة لمختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها العامة والمختلطة.
ك- المساهمة في تطوير السياسات وأساليب العمل في مؤسسات وأجهزة الدولة والقطاعين العام والخاص وتقديم النماذج والتجارب المبتكرة لحل المشاكل المختلفة.
ل- رفع كفاءة العاملين في مؤسسات وأجهزة الدولة والقطاعين العام والخاص وذلك من خلال المساهمة في برنامج الإعداد والتأهيل أثناء الخدمة.

٣- سياسة التعليم العالي من خلال قانون ١٨ لعام ١٩٩٥ و تعديلاته:

السياسة التعليمية للتعليم العالي يقصد بها الخطوط العريضة و العامة والاتجاهات و الاولويات التي يتم رسمها لتحقيق الأهداف العامة أو الغائبة للتعليم العالي التي وردت في قانون الجامعات اليمنية رقم ١٨ لعام ١٩٩٥.

ومن هذه السياسة التعليمية تنبثق الاستراتيجيات و الخطط و البرامج و المناهج التي تنفذ الأهداف العامة للتعليم العالي.وبما أننا لم نجد سياسة تعليمية للتعليم العالي مكتوبة، فسوف تعتمد على المواد التي وردت في القانون الذي حدد فيه الجهات المسئولة علي وضع السياسة التعليمية ابتداء من وزارة التعليم العالي و المجلس الأعلى لتخطيط التعليم و المجلس الأعلى للجامعات و حتى القسم العلمي في الجامعة.

١- مهام وزارة التعليم العالي و البحث العالمي في رسم السياسة التعليمية:

تعتبر وزارة التعليم العالي و البحث العلمي الوزارة الأولى المسئولة عن التعليم العالي في اليمن وسواء كان حكوميا أو أهليا ولذا حددت لائحة الوزارة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٣٧ لعام٢٠٠٤مهام الوزارة في الأتي:

- اقتراح و تنفيذ السياسة العامة للدولة و خططها المقرة في مجال التعليم العالي و البحث العلمي، وهي الجهة المشرفة و المسئولة عن الجامعات الحكومية و الأهلية و مراكز البحوث و المعاهد العليا المتخصصة و الابتعاث إلى الخارج، و نمارس على وجهة الخصوص المهام التالية:
- اقتراح السياسة العامة للدولة في مجال التعليم العالي و البحث العلمي و متابعة تنفيذها.
- الأشراف و الرقابة على مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي على النحو الذي يحقق أهدافها بكفاءة و فاعلية، وفي إطار القوانين و التشريعات النافذة.
- التخطيط العام للتعليم العالي و البحث العلمي في ضوء احتياجات الوطن بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

٢- مهام المجلس الأعلى لتخطيط التعليم في رسم السياسة التعليمية:

صدر القرار الجمهوري رقم ٢٦٦ لسنة ٢٠٠١ بإنشاء المجلس الأعلى لتخطيط التعليم وقد حدد أهم مهامه في الآتي: (١٠-٢)

أ- رسم السياسات و الاتجاهات العامة التي يجب أن يسير عليها نظام التعليم العام و الجامعي و الفني و المهني.

ب- توجيه الجهات المعنية بتخطيط التعليم للارتقاء بمستويات التعليم المختلفة و مواكبة التطورات و المستجدات المعرفية المتسارعه من خلال تطوير المناهج و إعداد المدرسين الأكفاء بما يلبي أغراض تخريج جيل يواكب تطورات العصر.

ج- توجيه خطط و برامج الدولة نحو الغايات و الأهداف المطلوب تحقيقها في كل فروع التعليم، وتحديد الاولويات وفقا لما تتطلبه خطط و مشاريع التنمية.

٣- مهام المجلس الأعلى للجامعات في رسم السياسة للتعليم العالي:

نصت المادة السابعة في القانون من ١٨ لعام ١٩٩٥ على أن من مهام المجلس الأعلى للجامعات الأتي:

ا-اقتراح خطط التعليم الجامعي.

ب- وضع خطط القبول.

ج- تنسيق التعليم الجامعي و العمل على توجهه بما يتفق و حاجات البلاد.

د- اقتراح السياسة العامة للجامعات.

٤- مهام الجامعة في رسم السياسة للتعليم العالي:

نصت المادة رقم ١١ من قانون الجامعات على أن من مهام مجلس الجامعة التالي:

- رسم السياسة العامة للجامعة بما يحقق رفع مستوى التعليم و البحث العلمي و التأهيل و التدريب و تلبية احتياجات التنمية الشاملة في البلاد.
- مناقشة و إقرار الخطط والبرامج الدراسية المرفوعة من مجالس الكليات و المعاهد و المراكز التابعة لها أو استحداث أقسام علمية فيها.
- مناقشة و إقرار خطط تنميه الجامعة مع ربطها بخطط التنمية في الدولة.
- تحديد أعداد الطلاب الذين يمكن قبولهم سنويا في الجامعة و ذلك في ضوء احتياجات المجتمع و القدرة الاستيعابية للجامعة، وذلك بما لا يتجاوز الحد الأقصى للقبول في كل تخصص من تخصصات المحددة من قبل المجلس الأعلى للجامعات وفقا لخطط القبول السنوية التي يقرها المجلس.
- وضع الأسس العامة لمختلف نشاطات الطلاب الاجتماعية و الثقافية و الرياضية و الرعاية الصحية لهم.

٥- مهام مجلس الكلية في رسم السياسة التعليم الجامعي من خلال قانون ١٨ للجامعات:

نصت المادة رقم ٢٢ من القانون رقم ١٨ لعام ١٩٩٥ على أن من مهام مجلس الكلية الآتي:

أ- رسم السياسة العامة للكلية بما يكفل رفع مستوى التدريس و البحث العلمي و بما لا يتناقض مع سياسة الجامعة.

ب-دراسة وتطوير مشاريع الخطط و المناهج و البرامج الدراسية التي يرفعها مجلس الأقسام والموافقة عليها تمهيدا لإقرارها من مجلس الجامعة.

٦- مهام القسم في الكلية في رسم سياسة التعليم العالي:

يعتبر القسم في الكلية الحلقة الأخيرة في رسم وتنفيذ السياسة التعليمية للجامعة وقد حددت المادة رقم ٩٢ من قانون رقم ١٨ لعام ١٩٩٥م مهامه في الأتي:

- اقتراح خطط الدراسة في القسم وكل ما من شانه النهوض بالمستوى العلمي في القسم والكلية.
- وضع المناهج الدراسية للمقررات التي يدرسها القسم.
- تشجيع وتنسيق أنشطة البحث العلمي في القسم.
- وضع جدول الدروس والمحاضرات المتعلقة بالقسم.

من خلال استعراض النصوص القانونية المرجعية للسياسة التعليمية في الجمهورية اليمنية يتضح أن هناك معالم واتجاهات قانونية وان هناك جهات مسئولة عن هذه السياسات، غير أن ترجمتها إلى رؤية وبرامج مكتوبة عند المسئولين عن التعليم العالي غير موجودة مما سبب رؤية غير واضحة في سير عملية التعليم العالي سواء في مدخلاته أو عمليته أو مخرجاته.

المشكلات والتحديات التي تواجهها فلسفة التعليم العالي وسياساته:

نتيجة لعدم وضوح الفلسفة الاجتماعية والتربوية والأهداف العامة والخاصة للعملية التعليمية والتربوية للتعليم العالي عند كثير من القيادات العليا والوسطي والمنفذة في التعليم العالي وعدم التأهيل التربوي لأعضاء هيئة التدريس،سبب روية غير واضحة في وضع سياسات واستراتيجيات التعليم العالي مما أوجد مشكلات وتحديات للتعليم العالي في مجال الفلسفة وألاهداف والسياسات بعد مسيرته التعليمية والتنموية الطويلة منذ بداية السبعينيات حتى الان.

أولا: المشكلات في مجال الفلسفة والسياسات التعليمية التي جاءت في قانون رقم ١٨ لعام ١٩٩٥ للجامعات اليمنية:

١- قلة وضوح الفلسفة الاجتماعية والتربوية وأهدافها عند كثير من القيادات العليا والوسطى وأعضاء هيئة التدريس مما انعكس على سير العملية التعليمية.

٢- لا توجد سياسات تعليمية مرسومة ومكتوبة ومحددة تنطلق منها استراتيجيات للتعليم العالي قصيرة المدى وطويلة المدى.

٣- قلة التأهيل التربوي عند كثير من القيادات التعليم العالي ولا سيما أعضاء هيئة التدريس مما سبب قلة فهم لوظائفهم ومهامهم التعليمية التربوية حيث أن رسالة التعليم عظيمة وكبيرة ولاسيما في مؤسسات التعليم العالي.

٤- قلة إسهام الجامعات في التنمية الثقافية والفكرية وتوجيه الشباب التوجيه العلمي والثقافي من خلال أهداف الجامعات الواردة في قانون الجامعات رقم ١٨ لعام ١٩٩٥م.

٥- قلة تحقيق هدف خدمة المجتمع في مجالات العلم والمعرفة والثقافة وتأهيل المواطنين من خلال برامج التعليم المستمر.

٦- عدم قدرة التعليم الجامعي استيعاب مخرجات التعليم الثانوي حيث أن الجامعات لا تأخذ أكثر من ٤٠ ألف طالب سنويا من حوالي ٢٠٠ ألف متخرج من التعليم الثانوي سنويا.

٧- قلة مواكبة مخرجات التعليم العالي لخطط التنمية الشاملة.

٨- عدم مواكبة النمو السكاني في وضع خطط لاستيعاب منهم في ســن ١٨-٢٤ من السكان.

٩- قلة الالتزام بالمعايير الأخلاقية والقيم الجامعية وأهداف وسياسات الجامعات عند كثير من أعضاء هيئة التدريس.

١٠- قلة تحقيق التوازن بين الأعداد التي تقبل وجودة العملية التعليمية.

١١- قلة التوازن بين خصائص ومهارات ومخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل وقلة قدرتها على التطور.

١٢- قلة التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي وغيرها من المؤسسات التعليمية والتربوية.

١٣- مركزية الإدارة المالية والإدارية على مستوى الدولة

١٤- الاستثناءات والوساطات التي تؤثر على تنفيذ السياسة التعليمية وسياسة القبول وغيرها من أعمال إدارية ومالية.

١٥- عدم مواكبة المناهج وأهدافها وسياساتها لمتطلبات العصر والتنمية الشاملة مع قلة الجودة فيها.
١٦- عدم دعم الكتاب الجامعي والاعتماد على الملازم والمذكرات التي تعد طلاباً ضعيفي المستوى.
١٧- قلة دعم البحوث العلمية وعدم الاستفادة منها من قبل المؤسسات الخيرية والإنتاجية بين القطاع العام والخاص.
١٨- عدم التزام أعضاء هيئة التدريس بنصابهم ألتدريسي وقلة تواجدهم في أقسامهم وتفاعلهم مع أهداف كلياتهم.
١٩- تزايد عدد الطلبة في الكليات النظرية مع قلة التوازن بين القبول في الكليات النظرية والعلمية مع قلة الإمكانيات العلمية من مختبرات ومعامل وغيرها.
٢٠- بطئ متابعة الجامعات للانفجار المعرفي ومناهجه المتغيرة في كل مجالات الحياة.

ثانياً: التحديات التي تواجهها فلسفة التعليم العالي وسياساته:

يعتبر التعليم العالي في أي بلد من بلدان العالم العمود الفقري لتلك البلد حيث من خلاله تتخرج قوافل العلماء والفنيين والخبراء في مجالات التنمية الشاملة والتي تؤثر وتتأثر بما حولها محليا وعالميا،وعليه فان مؤسسات التعليم العالي تواجه تحديات كبيرة عالميا ومحليا وداخليا وعليها معرفة هذه التحديات والعمل الجاد في التغلب عليها حتى تستطيع تخريج جيل يواكب التطور العلمي والمعرفي والتقني كي يخدم خطط التنمية الشاملة ويضع أسس صحيحة لإقامة حضارة المستقبل القائمة على فلسفته الاجتماعية و أهدافه التربوية وسياسات التعليمية ولذا فان فلسفة التعليم العالي وسياساته في الجمهورية اليمنية تواجه:

- تحديات دولية (العولمة)
- تحديات محلية
- تحديات داخل النظام التعليمي (من مدخلات، عمليات، مخرجات)

١- التحديات الدولية (العولمة):

- صراع الحضارات والايدولوجيا والأفكار والثقافات، أي صراعات الفلسفات الاجتماعية، أي الرؤية للألوهية والكون والإنسان والحياة.
- الهيمنة الدولية واستعمار القوي للضعيف وفرض أفكار وفلسفاته التعليمية والتربوية والاقتصادية.
- انتشار الإرهاب الدولي عن طريق الدول والمنظمات الدولية والشعُب والأفراد والكيل بمكيالين وتفسير الإرهاب بما يتلاءم مع فكر الدول الكبرى في أهدافها الاستعمارية.
- تزايد الترابط بين أجزاء الاقتصاد الدولي وانضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية.

- تزايد الثورة التقنية والمعرفية في مجال المعلومات والاتصالات والوسائل العلمية الأخرى.
- بروز العلم والتقنية كوسيلة ضرورية وحاسمة لتحقيق مكاسب اقتصادية في ظل تعاظم المنافسة.

٢- التحديات المحلية:

- تزايد عدد السكان من الفئة ألعمريه ١٨-٢٤ التي يتطلب استيعاب نسبة كبيرة منها في التعليم الجامعي والفني نتيجة للرغبة في التعليم واحتياجات البلد للكوادر المتخصصة والمتعلمة.
- المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والثقافية عن طريق البحوث والمؤتمرات والندوات.
- خدمة المجتمع المحلي عن طريق برامج التعليم عن بعد والتعليم المستمر والمعارض والنشاطات العامة الأخرى.
- توجيه إمكانيات الجامعة المالية في استثمارات اقتصادية للمساهمة في التنمية الاقتصادية وحل مشكلة البطالة.
- تحقيق التوازن بين المستويات المهنية للخرجين واحتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣- التحديات من داخل نظام التعليم العالي (الجامعات):

أ- مدخلات النظام التعليمي:

- فلسفة وأهداف وسياسة التعليم العالي بما ينسجم مع الأهداف العامة للبلد والتطورات الدولية المتغيرة.
- المعيدون والمدرسون وأعضاء هيئة التدريس واختيارهم وإعدادهم العلمي والتربوي.
- الطلبة ومستواهم العلمي والثقافي في الثانوية العامة، ونسبة استيعابهم من المتقدمين.
- المناهج الدراسية وتطويرها وتغييرها ومواكبتها للتطور والتغيرات التقنية والمعرفية.
- الكتب الدراسية والوسائل التقنية والمختبرات والمعامل العلمية كيف نوفرها واستخدامها والحفاظ عليها.
- القيادات الإدارية وكيف إعدادها علميا وتربويا فبل الخدمة ورفع مستوها العلمي والمعرفي والإداري أثناء الخدمة.
- تقويم العملية التعليمية والتربوية وإيجاد التغذية الراجحة لرفع مستوى التعليم وجودته في مختلف أنواعه.
- الامتحانات الطلابية والتي تهدف إلى تقويم مستوى الطالب العلمية والمعرفية والثقافية.
- التسهيلات العلمية والتربوية التي تهدف إلى تقديم عملية تعليمية راقية مع وجود إمكانيات مادية محدودة وأعضاء هيئة تدريس يحتاجون إلى

مؤهلات تربوية أي معرفة بفلسفة وأهداف وسياسات التعليم العالي وطرق التدريس و مناهجه و وسائلة التقنية الحديثة.

ب-التحديات في عملية التعليم العالي (الكفاءة الداخلية):

- ازدياد ظاهرة الرسوب والتسرب بالرغم من تجاوز السنوات المسموح بها للطالب في البقاء في الجامعة وهي ثمان سنوات.
- محدودية استخدام تقنية الحاسب الآلي من قبل الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في القاعات والمعامل والمكتبات.
- ضعف الوجود والتطوير المهني أي التربوي لأعضاء هيئة التدريس قبل التعيين وأثناء التدريس.
- وصول كل الجامعات الحكومية إلى أكثر من الطاقة الاستيعابية ففي جامعة صنعاء أكثر من ٨٦ ألف طالب وطالبة وفي جامعة عدن أكثر من ٢٥ ألف طالب وطالبة وفي جامعة تعز أكثر من ٣٠ ألف طالب وطالبة وجامعة الحديدة أكثر من ١٥ ألف طالب وطالبة وفي جامعة ذمار أكثر من ١٥ ألف طالب وطالبة وفي جامعة إب أكثر من ١٠ ألف طالب وطالبة وفي جامعة حضرموت أكثر مت ٧ ألف طالب وطالبة.
- وضع نظام للجودة من خلال آليات موضوعية ومتطورة لمراجعة البرامج الدراسية.
- أساليب الإرشاد والتدريس والنشاطات التعليمية.
- الدراسات العليا والبحث العلمي.
- التفاعل مع المجتمع والخبرات في البيئة.
- التدريب لأعضاء هيئة التدريس والفنيين و الإداريين وغيرهم أثناء الخدمة.
- تحديث النظم المالية والإدارية بما يتناسب مع مهمة مؤسسات التعليم العالي.
- قلة توفير مصادر التمويل الإضافية والمتنوعة إلى مصادر الموازنة العامة.

ج-التحديات من مخرجات التعليم العالي (الكفاءة الخارجية):

- مخرجات لا تتمثل فيها أهداف التعليم العالي الغائبة بمستواها الكامل لا في مجال التخصص ولا في مجال المعرفة ولا في مجال الثقافة.
- متخرجون ليس لديهم القدرات على العمل والتكيف مع تدني المستوى العلمي والتخصصي واللغوي.
- متخرجون ليس لديهم ارتباط وثيق باحتياجات التنمية الشاملة.
- قلة التكامل والتفاعل بين الجامعات والقطاع الخاص مع قلة التوافق بين خصائص المخرجات وسوق العمل المنظورة والمتغيرة.
- ازدياد بطالة المتخرجين من الجامعات في التخصصات النظرية والعلمية.

أن هذه المشكلات والتحديات التي يواجهها التعليم العالي نتيجة حتمية لقلة رسم سياسة تعليمية مكتوبة تتضمن الأهداف العامة للتعليم العالي مع قلة المعرفة لدى كثير من القيادات للتعليم العالي بفلسفة المجتمع وفلسفة التعليم العالي و أهدافه الغائبة على مستوى المجتمع وأهدافه المرحلية على مستوى التخصصات والمراحل الدراسية وترجمتها إلى مناهج وخطط دراسية من خلالها تتم عملية تقويم الطالب والقيادات التعليمية وفي مقدمتها أعضاء هيئة التدريس.

رؤية مستقبلية للتعليم العالي

لقد أصبح التعليم بعامة والتعليم العالي بخاصة من أهم المحاور التي تساعد الأمة على الاحتفاظ بشخصيتها وهويتها في عالم العولمة يستخدم الأقوياء فيه الضعفاء لتحقيق مصالحهم الذاتية، ولذا فإن اليمن إذا لم تستثمر تعليم أبنائها كي يكونوا قادرين على التواصل مع الماضي المجيد، وعلى مواجهة معطيات الحاضر، و استشراق أفاق المستقبل المرجو، فأنها ستكون في خطر وستكون كالريشة في مهب الريح تتقاذفها أمواج العولمة والتغيير وسيطرة القوي على الضعيف.
إن التعليم العالي في الجمهورية اليمنية يجب أن يعتمد على مشروع حضاري شامل يستند إلى رؤية شاملة للكون والإنسان والحياة أي إلى فلسفة اجتماعية وفلسفة تربوية واضحة الرؤية والمعالم فتكون مرسومة يقرها قادة التعليم العالي وينفذوها كي تساعد اليمن على حل مشكلاتها التنموية الشاملة والا يصبح التعليم العالي نفسه مشكلة وكارثة، خطر على اليمن.. إن الأمة في خطر تحتاج إلى رؤية مستقبلية لأبنائها ولتعليمها وحضارتها.

١ - رؤية مستقبلية لفلسفة التعليم العالي:

أ- لا بد من تحديث فلسفة التعليم العالي منطلقة من الفلسفة الاجتماعية القائمة على:

- الإسلام عقيدة وشريعة ومنهاج شامل للحياة.
- مبادئ الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر.
- دستور الجمهورية اليمنية.
- الثوابت الوطنية.
- طموحات الشعب اليمني في التقدم والتطور.
- التطورات العلمية والتقنية.

ب- الرجوع إلى الأدبيات السابقة لفسلفة التعليم العالي ومن أهمها قانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٢م للتربية والتعليم وقانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٥م وتعديلاته بشأن الجامعات اليمنية.

ج - دعم الثقافة الإسلامية وجعلها عنصراً رئيسياً للوحدة الوطنية وعاملاً أساسياً للتواصل الحضاري.

د- الاهتمام باللغة العربية باعتبارها مفتاح شخصية الأمة اليمنية والعربية والإسلامية وجوهر هويتها وتكون لغة التدريس لكل المقررات العلمية والنظرية في كل الكليات الجامعية.

و- الاستفادة من التكنولوجيا والعلوم والمعارف الأجنبية من خلال الترجمة المستمرة لهذه العلوم والمعارف وليس من خلال تدريسها باللغة الأجنبية فالأوربيون ترجموا علوم الحضارة الإسلامية من خلال المستشرقين، والدول المعاصرة تقدمت من خلال تدريس العلوم المعاصرة بلغتها.

٢- رؤية مستقبلية لأهداف التعليم العالي:

أ- لابد من وضع أهداف عامة وغائية للتعليم العالي تساهم في تنفيذها كل مؤسسات التعليم العالي ويتضمنها السياسة التعليمية والاستراتيجية التعليمية.

ب- لابد من وضع أهداف خاصة لكل مؤسسة تعليمية يتضمنها قانون إنشائها.

ج-لابد من وضع أهداف خاصة لكل كلية أو معهد من مؤسسات التعليم العالي يتضمنها دليلها التعليمي.

د-لابد من وضع أهداف خاصة لكل تخصص من تخصصات التعليم العالي يتضمنها خططها الدراسية.

هـ-لابد من كتابة تلك الأهداف في مدخل كل مؤسسة تعليمية وأمام كل مسئول عن مركز أو كلية أو جامعة حتى يعرف مهمته الأكاديمية والإدارية.

و- يجب أن تتضمن الأهداف محاور الفلسفة التعليمية للتعليم العالي.

ز-يجب أن تتضمن الأهداف طموحات الشعب اليمني في التعليم العالي والتنمية الشاملة

ح- يجب أن تتضمن الأهداف الاستفادة من التكنولوجيا والمعارف وربط المخرجات بالماضي والحاضر والمستقبل
ط-بناء الأهداف وصياغتها بما يلبي متطلبات التنمية الشاملة وتحديات العولمة والحاضر والمستقبل الحضاري الزاهر لليمن والعالم الإسلامي.
ي-ربط فلسفة وأهداف مؤسسات التعليم الأهلية بالفلسفة العامة والخاصة وأهداف وسياسة التعليم العالي وإصدار قانون للتعليم الأهلي يضبط شئونه الأكاديمية والإدارية والمالية...

٣-رؤية مستقبلية لسياسة التعليم العالي

السياسة التعليمية تتضمن الأهداف وتنطلق منها الاستراتيجيات وعليه فإن السياسة التعليمية للتعليم العالي تتضمن:

- وضع سياسة لمختلف جوانب التعليم العالي في القبول للطلبة وأعضاء هيئة التعليم والمناهج والوسائل التعليمية ومتوسط عدد الطلبة أمام عضوية التدريس والتعليم عن بعد والتعليم المستمر والتمويل و ربط التعليم بالعمل...
- وضع سياسة للبحث العلمي وتمويله وربطه بمشكلات المجتمع والتنمية الشاملة ورجال الأعمال والمصانع ومؤسسات القطاع العام والخاص.
- وضع سياسة للجوانب المالية بهدف إصلاح وتطوير التعليم العالي.
-

٤-رؤية مستقبلية لاستراتيجية التعليم العالي:

وضعت الجنة الفنية لإعداد مشروع تطوير التعليم العالي محاور لوضع استراتيجية للتعليم العالي وهي كالآتي: (١١-١٢)

- تطوير الفلسفة والسياسات التعليمية لمؤسسات التعليم العالي.
- تطوير الفنية الإدارية والتنظيمية وإعادة التأمين الهيكلي.
- تطوير العملية التعليمية.
- ثقافة الجودة.
- البحث العلمي.
- إمكانيات وتحديات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مؤسسات التعليم العالي.
- تدعيم مؤسسات التعليم العالي وتمويلها.

من أهم الخطوات الإجرائية:

- عقد ندوة علمية لوضع معالم فلسفة التعليم العالي وأهدافه وسياساته ويشارك فيها المجلس الأعلى لتخطيط التعليم والجامعات مع وزارة التعليم العالي وتصدر بتوصياتها قرار جمهوري ملزم لكل مؤسسات التعليم العالي.
- يتم التنسيق المستمر بين مؤسسات التعليم العالي ومجالسها في تنفيذ ماجا في فلسفة وأهداف التعليم العالي وسياساته واستراتيجياته.

- لا بد أن يتبع التعليم العالي،التعليم بعد الثانوي بكل أنواعه وتخصصاته الجامعات،فهي في استطاعتها تحمل هذه المسئولية الكبيرة ضمن هياكلها.
- تطبع كل القوانين والدلائل الخاصة بالتعليم العالي وتسلم لكل مسئول في القيادات العليا والوسطى.
- أقامه دورات وندوات مستمر لمراجعه القوانين واللوائح وإضافة الجديد وحذف ما هو غير مناسب للفترة الزمنية التي يحدث فيها تغيير جزئي أو كلي أو عالمي.
- عقد دورات تربوية مستمرة لكل عضو هيئة تدريس ليس لدية مؤهل تربوي ولا يتم قبوله في الجامعة إلا بعد اجتيازها.
- عقد لقاءت مستمرة بين الكليات المماثلة بهدف التطوير والتحديث في الجوانب الإدارية والفنية والمناهج والمعامل والمختبرات ووسائل التدريس تتضمن فلسفة التعليم العالي وسياساته والمناهج وطرق التدريس في الجامعات، حيث أن مهنه التدريس علم له مبادئه ووسائله لابد أن يعرفها عضو هيئة التدريس في الجامعة.
- إعداد وثيقة شاملة لإصلاح التعليم العالي متضمنة الأهداف والسياسات والاستراتيجيات.
- إنشاء منصب نائب لرئيس مجلس الوزراء لشؤون التعليم العام والفني والعالي،يساعده في هذا المجال ويرأس المجالس التعليمية وينسق بينها وبين مستويات التعليم وأنواعه،ويتابع تنفيذ فلسفة التعليم وأهدافه وسياساته واستراتيجياته.

المـــراجـــع

١- الجمهورية العربية اليمنية رئاسة الجمهورية قرار رقم (١٦) لعام ١٩٦٣م بشأن اختصاصات تشكيل وزارة التربة والتعليم.
٢- ـــــــ، مجلس القيادة قرار رقم (٢٣) لعام ١٩٧٤م بشان قانون التعليم العام.
٣- ـــــــ، مجلس القيادة قرار رقم (١١٨) لعام ١٩٧٤م بشأن قانون جامعة صنعاء.
٤- ـــــــ، مجلس القيادة قرار رقم (٨٩) لعام ١٩٧٧م بشأن قانون جامعة صنعاء.
٥- ـــــــ، رئاسة الجمهورية قرار رقم (٣٢) لعام ١٩٨٨م بشأن قانون جامعة صنعاء.
٦- ـــــــ، مجلس الرئاسة قانون رقم (٤٥) لعام ١٩٩٢م بشأن القانون للتربية والتعليم.

٧- ـــــــ، رئاسة الجمهورية قرار رقم (١٨) لعام ١٩٩٥م بشأن قانون الجامعات اليمنية.
٨- ـــــــ، رئاسة الجمهورية قرار رقم (١٧٣) لعام ٢٠٠٤م بشأن اللائحة التنظيمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
٩- ـــــــ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تصور أولي حول إعادة هيكله التعليم العالي ٢٠٠٣م.
١٠- الجمهورية اليمنية رئاسة الوزراء، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية لعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م صنعاء .
١١- ـــــــ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تقرير اللجنة الفنية لإعداد مشروع تطوير التعليم ٢٠٠٤م.
١٢- ـــــــ،وزارة التخطيط والتعاون الدولي،كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٣مز
١٣- أحمد علي الحاج استراتيجية تطوير التعليم الجامعي في ضوء استراتيجية اللجنة البشرية بحث غير منشور، ١٩٩٩م.
١٤- إسماعيل الاكوع،المدارس الإسلامية في اليمن،منشورات جامعة صنعاء،دار الفكر،دمشق١٩٨٠م.
١٥- جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، مجلس الرئاسة، قانون رقم (٢٢) لعام ١٩٧٥م بشأن إنشاء جامعة عدن.
١٦- ـــــــــ، مجلس الرئاسة، قانون رقم (٢٣) لعام ١٩٧٥م بشأن إنشاء المجلس الأعلى للتعليم العالي.
١٧- جامعة عدن، دليل جامعة عدن للعام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١م دار جامعة عدن لطباعة والنشر، ٢٠٠٠.
١٨- عبده عبد الرب ناجي، أهداف وسياسات التعليم العالي ودوره في اليمن، مؤتمر التعليم الأهلي، جامعة الملكة أروى، صنعاء ٣٠/٥-٢٠٠٠/٦/١م.
١٩- عبد الله هزاع الخطيب، واقع التعليم العالي وزارة التخطيط والتعاون الدولي، بحث غير منشور، صنعاء ٢٠٠٤م.
٢٠- عبد الله البردوني،دار العلوم(المدرسة العلمية)،مجلة الإكليل،العدد الثاني والثالث،السنة الثانية،وزارة الأعلام،صنعاء،١٩٨٣م.
٢١- د / علي أحمد مدكور، التعليم العالي في الوطن العربي، الطريق إلى المستقبل، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٠م.
٢٢- د / على هود باعباد، التعليم في الجمهورية اليمنية، ماضية حاضرة مستقبلة، ط ٦، ٧، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ٢٠٠٣م.
٢٣- د / علي هود وسعيد نافع،موضوعات تربوية،كلية التربية،جامعة صنعاء،١٩٨٨م.

محتويات الورقة

	رقم الصفحة
! مؤشرات خطيرة خلال السكان والتعليم العالي(اليمن في خطر)	١
! هيكلة الفلسفة التعليمية وسياساتها	٣
! فلسفة التعليم العام والعالي بعد الثورة	٦
! فلسفة العليم العالي من ١٩٧٠-١٩٩٠	٧
! فلسفة التعليم العالي واهدافة وسياساته بعد الوحدة	١٠
! المشكلات والتحديات التي تواجهها فلسفة التعلم العالي وسياساته	١٦
! رؤية مستقبلية للتعليم العالي	٢٢
! أهم الإجراءات التنفيذية	٢٤
! المراجع	٢٦